علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر

"رؤية سوسيولوجية"

أ.د/ بلقاسم سلاطنية
د/ سامية حميدي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
جامعة بسكرة

الملخص :

مع نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التغير الاجتماعي ميزتها التحولات التي مست قطاعات المجتمع على اختلافها في عمقها وهزت بناءه ووظيفته بكاملها، فكانت أزمة الخامس من أكتوبر 1988م سببا مباشرا لهذا التغير الذي مس بشكل أكبر المجال السياسي في البلاد – رغم أن أزمة أواخر الثمانينيات كانت اقتصادية حيث مثلت البطالة أحد أهم مظاهرها – مما أدى إلى انتشار العنف السياسي في الجزائر.

يشكل العنف دوما موضوع اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية من خلال الدراسات التي تعالج مسألة عوامله وأسبابه المتعددة وأشكاله المختلفة حيث نمت هذه الظاهرة في مجتمعنا مع تحولات المجتمع الجزائري وتغييراته المتتابعة بعد الهزة الاجتماعية لشهر أكتوبر 1988.

Résumé :

L'Algérie est confrontée à la violence, depuis la fin des années 1980, cette dernière a revêtu plusieurs formes, et s'est développée avec le changement social qu'a connu la société algérienne, surtout depuis le 05 octobre 1988 .

Il y a eu d'abord l'émergence de la violence politique qui a provoqué des conséquences désastreuses sur le plan économique, social et culturel. De même que cette forme de violence a contribué à l'approfondissement d'un autre phénomène social qu'est le chômage, qui a connu une recrudescence au fil des années qui suivirent les émeutes de 5 octobre 1988.

تقديـــم:

برز اهتمام الجزائر في السنوات الأخيرة بظاهرة العنف بشـــكل عـــام والعنـــف السياسي بصورة خاصة نتيجة تأثيرها الواضح على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى اختلال التوازن في أنساقه المختلفة، وهو الأمر الذي دفـــع بالبـــاحثين فـــي الدراسات السوسيولوجية، في كل المستويات، للسعي بشكل جدي لمعرفة أسباب الظاهرة، وآثارها، وارتباطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة والتهميش وغيرها مـــن الظواهر المرضية.

نعترف كلنا اليوم بأن التغير الذي حدث في المجتمع الجزائري نهاية الثمانينيـــات كان تغيرا تحولت فيه البلاد من نمط مجتمعي إلى نمط مغاير تماما لما كان سائدا قبل هذه الفترة، إذ مس التغير الاجتماعي أو بالأحرى التغيير كما نطلق عليه في علـــم الاجتمـــاع جميع مناحي الحياة، من خلال سياسة تحديث وترقية المجتمع بواسطة مشـــروع تنمـــوي اعتمد على إجراءات صارمة للخروج من المأزق وتجاوز الأزمة التـــي ســـادت خـــلال التسعينيات فتجلت عملية التغيير في تفجير كل القيم والمعايير والضوابط والمعـــالم التـــي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، وتم إقحام وإرساء أسس ثقافة جديدة تفترض التزامات جديدة وقيما تختلف عن تلك التي ميزت الثقافة المجتمعية الجزائرية آنذاك.

ولعل مشكلة البطالة التي عانى منها المجتمـــع الجزائـــري خاصـــة مـــع نهايـــة الثمانينيات تعتبر واحدة من المشكلات التي مثلت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياســـية التي عرفتها البلاد في العشريتين الأخيرتين حيث كان لها ارتباط وثيق بالعنف السياســـي في الجزائر، وذلك لارتباطها بأحداث 5 أكتوبر 1988 التي اعتبرها العديد من البـــاحثين في قضايا الأزمة الجزائرية المحرك الأساسي للعنف في البلاد. وعليه نطـــرح التســـاؤل التالي: **كيف ارتبط العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر؟.**

أولا: تحديد مفهوم العنف

إن ظاهرة العنف هي حصيلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، إلا أن المتفق عليه هو أن هذه الظاهرة تنشأ وتتغذى في الوسط الاجتماعي وعند انتشارها فإن المجتمع يعاني من عواقبها، خاصة إذا كان العنف موجها نحو فئة الأطفال الذين سيكونون في المستقبل مسؤولين في أسرهم بل وفي المجتمع ككل .

يعرف العنف على أنه: " مجموعة من السلوكات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالأخر، ويأتي بشكلين إما بدني مثل: الضرب، التشاجر، أو التدمير أو إتلاف الأشياء. والعنف اللفظي مثل: التهديد، الفتنة، الغمز، النكتة اللاذعة، وهو في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى " [1].

ويعرف العالم **أدلر ADLER** العنف كما يلي: " استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف "[2].

أما "**بيير فيو**" فينظر إلى العنف على أنه:" ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان"[3].

في مقالة في مجلة إنسانيات الصادرة عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران – للأستاذة **حنيفة صالحي بن شريف**، تحت عنوان: "**الأسرة وعنف الطفل. علاقة افتراضية أم حتمية؟**"، ترى الباحثة أن "العنف ظاهرة إنسانية عالمية تعرف على أنها: الاستعمال المتعمد أو التهديد باستعمال القوة أو السلطة ضد الذات أو ضد الغير أو ضد مجموعة أو جماعة مما يؤدي إلى رضوض أو إلى الموت أو الضرر المعنوي أو إعاقة النمو أو إلى الحرمان بكل أنواعه " وهو التعريف المقتبس من موضوع العنف والصحة لتقرير المنظمة العالمية للصحة سنة 2002[4].

وقد تساءلت الأستاذة صاحبة المقال قائلة " فقد تكون ممارسته بين أحضان الأسرة ومن أقرب الناس من المفارقات التي أصبحت تسم مجتمعنا، فكيف لنا أن نتصور أن الأب يعرض أبناءه للعنف سواء ماديا أو معنويا؟ كيف يمكن أن نتصور أن الأم قد

تكون سببا في إهمال أطفالها وفي تعرضهم للتعنيف من بقية أفراد الأسرة ؟ كيف يمكن أن نتصور أن الأسرة أصبحت

وكرا للعديد من الآفات الاجتماعية ومنبعا لها وهي المسؤولة عن تربية الأبناء وتنشئتهم؟ كيف لنا أن نتصور أطفالا يعتقد أنهم أبرياء ولا ينتظرون من الحياة سوى ما يشبع جوعهم الفيزيولوجي وظمأهم العاطفي – تحولوا إلى "مجرمين" محترفين ، ولا يضيعوا فرصة ليعبروا فيها عن وحشية كان يفترض أنها ملغاة – أو على الأقل – كامنة في قلوبهم"[5].

"هذه التركيبة المرضية وهذا التجانس المتنافر بين ما هو رمز للحب والأمان وبين ما هو تعبير عن الوحشية والحيوانية البشعة باتت من مميزات مجتمعنا الجزائري، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية مرتعا لهذه التناقضات وهذه البنيات المنحرفة(...)". تبين أن 12.000 طفلا يحاكم كل عام : 1500 حدثا متورطا في قضايا سرقة،800 قضية اعتداء (ضرب ، جرح عمدي ، تعدي على الأصول) وهذا في الثلاثي الأول من سنة 2008 [6].

وفي كتاب "العنف والفقر في المجتمع الجزائري " من تأليف الأستاذين **بلقاسم سلاطنية، وسامية حميدي**، عرفنا ظاهرة العنف بأنها : "محصلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، والمتفق عليه في أغلب الدراسات السوسيولوجية هو نشوء هذه الظاهرة الأخطبوطية في الوسط الاجتماعي الضيق لتنشر في المجتمع بأكمله بحيث يعاني فيما بعد من مخلفاتها على بنائه ووظيفته وهياكله وأنساقه، فالعنف إذن هو نتاج مجتمعي تتحكم فيه عوامل اجتماعية عديدة تنتج عن عدم ملاءمة الفرد ومتوافقة مع القواعد الاجتماعية الضابطة والقهرية لسلوكيات الأفراد التي تفرضها القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع"[7].

قبل التحدث عن العنف السياسي، لا بد من فرشة نظرية نستمدها من مؤلفين سوسيولوجيين بحثوا في مسألة الدولة والعنف نعتمد في دراستنا هذه على" بيار بورديو" P.Bourdieu ، الذي يتساءل قائلا: هل يمكن أن ننتظر من الدولة تأسيس العلاقات الاجتماعية؟. هل يمكن أن نأمل بأن القانون يعيد الصراع بين رؤوس الأموال الاجتماعية لا شرعيا؟ بالطبع لا يجيب "بيار بورديو" عن هذين السؤالين لأن الدولة والقانون يقومان بوظيفة ضبط العلاقات التناحرية لتفادي تطورها إلى عنف فيزيقي، ومنعها من المس بالنظام العام. فالدولة ليست حيادية، فهي طرف فاعل من الصراع، فهي آلة تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية التناحرية لفائدة المسيطرين. فالدولة هي القوة المقننة والحامية لكل السلطات الاجتماعية المبنية على الامتيازات و اللامساواة . فمفهوم إعادة الإنتاج يأخذ كل معناه من ارتباطه بالدولة، التي وظيفتها حماية استمرارية النظام الاجتماعي المبني على اللامساواة، باستعمالها للقانون، الشرطة، وحتى المدرسة التي تعلم الأطفال شرعية التباينات الاجتماعية التي لا بد من الخضوع لها.

فعلم الاجتماع السياسي من هوبز Hobbes إلى فيبر Weber ، بنى موضوعه على فرضية الاحتكار على العنف الجسدي الممارس من طرف مؤسسة ترسم حدودا قانونية بين النظام العام و الفوضى، فهذا علم اجتماع وضعي للدولة، وبالتالي لا يمكن تصور مفهوم العنف الرمزي، الذي لا يمكن احتكاره . ومن هنا صعوبة بناء نظرية وضعية عن الدولة حول مفهوم العنف الرمزي (8).

يمكن أن نحدد مفهوم العنف بين الرمزي والجسدي من خلال أنواع عديدة من العنف في المجتمع الجزائري، حتى يتضح مفهوم العنف السياسي الذي تناولناه بالدراسة في هذه المقالة، علنا نفصل بين مختلف هذه الأنواع .

1- **العنف السياسي أو الإيديولوجي:** تمارس مجموعات مناوئة للحوار والتواصل تتجاذب طورا وتقترب أطوارا أخرى بين التطرف الديني والوسطي في بلادنا، وبين التطرف القبلي والعشائري والجهوي والفكري، ونية هذه الجماعات المنطوية تحت رايات أحزاب أو فئات أو تنظيمات اجتماعية الوصول إلى السلطة بالمشاغبة، والتجمهر والتجمع، ومحاولة الاعتماد على الديمقراطيات الغربية المدافعة على الأقليات في مختلف

أنحاء العالم، بفتح قنواتها التلفزيونية وصحفها وإذاعاتها لتبيان اضطهاد هذه الجماعات من قبل الفئة الحاكمة، الساعية دائما إلى الحوار والمحافظة على النظام العام.

ولعل السماع لأصوات هذه "الجماعات" و"شبه الأحزاب"، هو الذي أدى إلى آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وعملت هذه المجموعات على تغذية وإرساء وتقوية ظهور أشكال أخرى للعنف في المجتمع الجزائري.

2 – العنف الجماعي أو المواطني: يظهر هذا النوع من العنف في مختلف الولايات والتجمعات السكانية الحضرية منها الريفية والمؤسسات التربوية والجامعية، نتيجة مشاكل عدة تمس المواطن وظروف معيشته اليومية، ومنها:

– انتشار البطالة خاصة في الفئة الشبانية.

– الغياب الدائم أو المتواصل لتزويد المواطنين بالماء الشروب، وسوء توزيعه وتسييره في أغلب المدن الحضرية خاصة.

– التذبذب الدائم للكهرباء العمومية منها والمنزلية، وخاصة في الجنوب الجزائري أثناء فصل الصيف .

– عدم توفر الغاز الطبيعي في بعض أحياء المدن الكبرى، والقرى .

– حالة الطرقات والأحياء في كل المدن الجزائرية بدون استثناء .

– انتشار القمامة، وعدم جمعها أو تسييرها، وهي تعمل على انتشار الضالة من الحيوانات، وبث الأمراض الناجمة عنها.

والأمثلة مثل هذه كثيرة ولا حصر لها، وهي الدافع إلى ظهور العنف المواطني إذ أن الغياب التام للمسؤولين المحليين أو الجهويين لترقية الأحياء والمدن للحد والقضاء على هذا النوع من العنف يزيده تفاقما وانتشارا.

3 – العنف المدرسي والجامعي: بدأ هذا النوع من العنف يأخذ أبعادا خطيرة، إضافة إلى العنف الممارس بين التلاميذ والطلبة والمسؤولين في المؤسسات التربوية والجامعية أي ما يمكن أن نطلق عليه "العنف الداخلي" مثل الشتم، رمي الأقلام على الأساتذة في الأقسام، الاستهتار بالمسؤولين والمراقبين، الشجار الدائم، السرقة في المجمعات البيداغوجية الجامعية، شعارات عنف تكتب على الطاولات والسبورات والحيطان، داخل الأقسام وخارجها. بدأنا نلاحظ ونسجل ظهور العنف الجسدي المتطرف من اعتداء وقتل

من قبل تلاميذ على تلاميذ آخرين أو طلبة على آخرين أو طلبة على أساتذة [حال أستاذ الإعلام الآلي في جامعة مستغانم منذ سنتيس] و قتل تلميذ في السنة السابعة في ولاية الجزائر من طرف زميله في سبتمبر 1999 .

4 – عنف وسائل الإعلام: بعد أحداث أكتوبر 1988، عرف فضاؤنا الإعلامي ميلاد "صحافة حرة" والتي بني عليها أمل كبير في طرح انشغالات المجتمع ومعالجة وتحليل أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ظهر مع هذه الصحوة الإعلامية وسائل إعلام "صحف خاصة" تدعي حرية الرأي والتعبير، ولكنها للأسف تنتمي لجماعات مشبوهة، تعمل على نشر العنف الإعلامي في المجتمع وتغذي مصالح خارجية بدعوتها إلى إغراق المجتمع في العنف وتأليب الرأي العام واستعماله في صالح هذه الجماعات المالكة لهذه الصحف، التي استغلت تراجع الصحف الوطنية في مقروئيتها، فاحتلت هذه الصحف الحرة المجال الإعلامي كلية فعمقت في العنف الإعلامي عن طريق الحقد والكراهية لكل ما هو "نظام"، "دولة"، "مسوؤل" فصارت هذه الصحف تحمل "القلم وعود الكبريت" في نفس الوقت، وصارت صفحاتها مليئة بالأحداث اليومية في المجتمع، أو الكذب على المسؤولين في كل المواقع وبدون أدنى أخلاق للمهنة والمهنية.

5 – عنف الطرقات : يحصد هذا النوع من العنف سنويا أرواح أكثر من 35 ألف جزائري، وأكثر من 40 ألف جريح، والسبب الرئيسي في إرهاب الطرقات هو العامل البشري الذي يستحوذ على أكثر من 80% من أسباب الحوادث، بينما حالة الطرقات والعربات 10% وهذا ما يضع بلادنا في المراتب الأولى لعنف الطرقات في العالم وهو يفوق المجتمع الأمريكي بـ 13 مرة والمجتمع الفرنسي بـ 10 مرات .

6 – العنف الجنسي الممارس ضد النساء : يمارس هذا النوع من العنف على المرأة بصفتيها: الماكثة في البيت والعاملة، فالماكثة في البيت لتبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للزوج، تجعل منها خاضعة لكل أنواع العنف: القذف والسب والشتم والضرب اليومي، دون تمكنها من رد الفعل أو رد الاعتبار لأنها معرضة للطرد والطلاق . أما المرأة العاملة فإن العنف في مكان العمل يكون بالتحرش الجنسي من قبل رفقاء العمل أو المسؤولين، ومن الزوج عند العودة إلى المنزل في الاستغلال الدائم في الطهي والعمل المنزلي، فهي تتعرض يوميا لضغط العمل والمنزل.

إضافة لهذا النوع من العنف نلاحظ في السنوات الأخيرة عمليات الاختطاف للنساء والبنات والاعتداءات الجنسية والجسدية عليهن من طرف الجماعات الإرهابية، أو منحرفين عاديين .

7 – العنف في الملاعب : حصد هذا النوع من العنف العديد من أرواح المناصرين للأندية الرياضية في مختلف الملاعب الرياضية لكرة القدم خاصة، لكون هدا الفضاء عاكسا لإفراغ شحنات الغضب الاجتماعي، فالمناصرون لأي فريق "السنافر" في قسنطينة مثلا، سواء ربح الفريق أو انهزم، فإن العنف يمارس داخل الملعب أولا بالقذف والسب والشتم للخصم أو الحكام أو الشرطة ورمي الحجارة والزجاجات الفارغة أو خارج الملعب بالاعتداء على المارة قرب الملعب، ويكون ذلك أثناء التعبير عن الفرح أو الغضب من النادي الذي يناصرونه وبهذا فإن المناصرين يمارسون العنف في الملاعب فرحا أو غضبا وبشتى الأنواع : اللفظي، المعنوي، المادي، داخل الملعب وخارجه .

8 – العنف ضد الإطار المعيشي والمحيط الاجتماعي والبيئي: يمارس المواطن والمسؤول المحلي العنف ضد الإطار المعيشي والمحيط الاجتماعي والبيئي في كل أشكاله، تلوث البيئة، الفوضى في الشوارع والطرقات، القمامة في كل الأحياء، استعمال الطريق العام من قبل المحلات التجارية كأنها ملكية خاصة بحجزها لتوقف السيارات أو عرض السلع أمام واجهات المحلات التجارية، أو دفع "غرامات" للمحتلين والمحتالين على الشوارع عند توقف السيارات .

صارت المدن الكبرى في بلادنا مرتعا لكل الاعتداءات على المحيط والبيئة والإطار المعيشي، من البائعين الجوالة أو جماعات الشباب في الأحياء، ورمي الأوساخ من شرفات المنازل والعمارات على المارة في الطريق العمومي، وعدم التصدي من قبل المواطنين أو مصالح الأمن لأي مخرب للملك العام أو لأي معتدي على المرأة أو الفتاة في الشارع وكذلك تسربات المياه القذرة من المساكن والعمارات ومياه الشرب في كل الشوارع نظرا لقدم قنوات صرف المياه، وغيرها من المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن والمسؤول على حد سواء .

9 – العنف الإرهابي: مصدر الربح والتمويل والثراء المشبوه : الوصف الأمريكي لهذا النوع من العنف "العصابات – الإرهاب" "Gangs – terrorisme" قام بهذا النوع

من العنف في بدايات التسعينيات جماعات إرهابية ذات انتماءات دينية، تحولت شيئا فشيئا مع مر السنين إلى جماعات نهب وقطع الطريق وسطو على الممتلكات العامة والخاصة، وتكوين ثروات "للأمراء"، وشراء عقارات ومحلات تجارية في أغلب المدن الكبرى وأفضل المواقع التجارية والمالية .

مارست هذه الجماعات الإرهابية هذا النوع من العنف في شكل مجموعات في مختلف جهات البلاد وبانفصالها نهائيا عن الجماعات الإرهابية المنضوية تحت شعار ديني .

اغتنمت هذه الجماعات الممارسة لهذا النوع من العنف الوضع الأمني السائد في البلاد حيث استخدمت نفس الوسائل ونفس الطرق للجماعات الإرهابية ذات الطابع الديني مثل الأسلحة الأوتوماتيكية، الملابس الأفغانية، السطو ليلا ونهارا على الممتلكات الخاصة وقباضات البريد في المناطق المعزولة، لتوهم الرأي العام بأنها جماعات إرهابية دينية.

كما انتشر هذا النوع من العنف في المدن الحضرية الكبرى من قبل شباب منحرفين، يمارسون هذا العنف فرادى أو جماعات، يخاطرون بحياتهم بالتعدي على محلات بيع الذهب، المساحات التجارية، و يقومون بذلك في وضح النهار لاستعمالهم المهلوسات والمخدرات للقيام بهذا العنف .

ثانيا: تعريف العنف السياسي

عرف "**هوندريج**" العنف السياسي بأنه "الاستعمال المدمر للقوة ضد الأشخاص أو الأشياء، والموجه لإحداث تغيرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها". وعرف دليل أكسفورد السياسي العنف السياسي على أنه "استخدام التهديد أو الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الإرهاب السياسي، الاغتيال، المظاهرات، الثورات، الحروب الأهلية". وبعدها توسع المفهوم ليتضمن استخدام الحكومة العنف ضد مواطنيها والذي عرف بعنف الدولة [9].

والعنف السياسي هو أيضا "توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها، وهنا نكون إزاء

عنف منظم من جانب المعارضة . كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه"[10].

كما يعرف العنف السياسي على أنه "سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية، فهو استخدام فعلي للقوة أو تهديد باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية "[11].

تعد البطالة مظهرا من المظاهر الرئيسية لظاهرة الفقر، لذا قبل التطرق إلى مسألة البطالة علينا أن نوضح مفهوم الفقر حتى يمكن الإطلالة على الأبعاد المتعددة لارتباط الظاهرتين وتحديدهما بصورة أدق.

تختلف نظرة المجتمعات في تصنيف ظاهرة الفقر وتعريفها لتشابك عناصرها وتعقدها واختلاف نظرة المجتمعات بناء على الخلفيات الفكرية والثقافية لدارسي هذه الظاهرة الذين أسند البعض منهم تعريف الظاهرة إلى المحددات المادية وأسند البعض الآخر تعريفها إلى المحددات الكيفية فتنظر المجموعة الأولى إلى الفقر" ... في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها ..." .

وتؤكد المجموعة الثانية على أن الفقر " ليس حالة مادية فقط وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المجسدة للتبعية ونقص الاعتماد على الذات [12].

ينتشر الفقر في المجتمع الجزائري ويتزايد بصورة مخيفة ومطردة، رغم معدله (المطمئن) الذي تتحدث عنه الدوائر الرسمية، إلا أنه حسب الأستاذ قيرة إسماعيل الذي يقول: "يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يقرأون ولا يكتبون، و30% منهم لا يزيد دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، 1,6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية "[13].

إن الربط بين ظاهرتي الفقر والبطالة واضح الدلالة، إذ أن البيانات الرقمية تدل على أن البطالة تمس في الجزائر ما يقارب 30% من السكان القادرين على العمل، حتى وإن كانت هذه النسبة تثير جدلا كبيرا كون الإحصائيات التي قدمتها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، أكدت على أن البطالة في الجزائر انخفضت بنسبة معتبرة نتيجة الإنعاش الاقتصادي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري، جراء الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار البترول، وهي مستقرة في حدود10%.

ثالثا: تحديد مفهوم البطالة

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة، الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل. وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلى حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون وبالتالي وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر، والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عددا من الأيام أقل، ومن ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع . ويطلق على البطالة السافرة والجزئية **البطالة الأفقية**، والبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين ويطلق على هذا النوع **البطالة الرأسية** . وتعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية حيث أنها تشير إلى الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي[14].

في علم الاقتصاد يمكن تعريف البطالة بأنها تمثل العدد أو النسبة من العمال الذين لهم القدرة الجسدية والذهنية والفكرية أو العلمية والتقنية والخبروية للعمل ولكنهم لا يجدون فرصا لتشغيلهم. فالتعداد السكاني هو الذي يعطي عدد العمال الذين لهم القابلية للعمل، أي اليد العاملة القابلة للتشغيل [15].

عندما نلاحظ تزايد عدد "الباحثين" من كل أصناف وفئات المجتمع، الطفل، الطفلة، الشاب والشابة والعجوز في المزابل، ويقلبونها بصبر بحثا عن لقمة عيش يجب القول بأنه يجب توظيف ما يمكن أن نسميه في أدبيات علم الاجتماع المعاصر بعلم "الاجتماع المزابل"، للبحث في ظروف هؤلاء الفقراء، وكذا أنواع الفضلات الموجودة في المزابل وتصنيفها، وتصنيف المتخلين عن هذه الفضلات حتى يتسنى لنا معرفة هذا العالم في مجتمعنا وأحواله الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري

بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم منذ سنة 1985 نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب بحيث انخفض عدد مناصب التشغيل الجديدة من 150,199 إلى 139,079، بينما ارتفع عدد السكان بمعدل 4,3 % والقوة العاملة بمعدل 4% كما أن الطلب الإضافي للقوى العاملة كان يقارب 250.000 شخصا سنويا، وترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 16,9 سنة 1989[16].

مما لاشك فيه أن سنتي 1985 و1986 أتت فجأة لتظهر ضعفا وهشاشة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث شهد السعر المتوسط للبترول الخام انخفاضا من 30 دولارا إلى 14,5 دولارا للبرميل، كما هبطت مستويات التبادل هي الأخرى إلى 50%.[17]

وقدا زاد الوضعية تفاقما خدمات الديون، لأن هذه الأخيرة ارتفعت بين 1980 و1989 من 32 % إلى 75 %، هذه الأرقام تشير إلى أن المديونية أصبحت عائقا كبيرا يقف أمام تحقيق نمو معين . أما بالنسبة لوتيرة الاستثمار فقد بدأت في الانخفاض في الفترة ما بين 1979 و1986 حيث أوقفت المشاريع الجديدة، وأعيد توجيه الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة، وأخضع الجهاز الصناعي العمومي إلى إعادة الهيكلة. ففي الوقت الذي كانت فيه حصة الاستثمارات في الصناعة 56,5 % بين 1967 و1973، لم تصبح إلا 35 % بين 1980 و1984، وتبعا لانخفاض مفاجئ في الإيرادات البترولية

هبطت هذه الحصة إلى معدل 31 % في سنة 1986[18]. ولم تخل هذه الأزمة الاقتصادية من آثار وانعكاسات اجتماعية، فإذا كان ارتفاع الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات استطاع أن يغطي في سنوات السبعينيات الضعف البنيوي الإنتاجي، وحاول بطريقة معينة تسيير التناقضات الاجتماعية، فإن انخفاضها المفاجئ في سنوات الثمانينيات جمع أغلب شروط أزمة اجتماعية واسعة النطاق .

خامسا: ارتباط ظاهرة البطالة بالعنف السياسي في الجزائر

تسببت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن لقمة العيش في اختلال البنية الاجتماعية في الجزائر، وتزامن مع هذا الاختلال مظاهر مرضية مثل الفقر والبطالة والإقصاء والتهميش واحتكار مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى الغالبية العظمى من الشعب الجزائري شعوراً بالإحباط والظلم وعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي بل أزمة هوية بين دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت .

ويعتبر تفشي ظاهرة البطالة من أهم مظاهر الأزمة التي عرفتها الجزائر، حيث كان لها دور بارز في تفجير أحداث أكتوبر1988 ومن بعدها دخول البلاد حالة من اللا أمن وعدم الاستقرار، هذه الظاهرة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة في التشغيل، أصبحت تمس فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات من أطباء ومهندسين وغيرهم من أصحاب الشهادات العالية [19].

إن العمل هو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه، كما أنه شرط للاستفادة من حقه في أخذ حصته من الدخل القومي، غير أن أزمة البطالة في الجزائر جعلت عددا كبيرا من المواطنين لا يحصلون على هذا الحق، وهو الأمر الذي جعل فئة قليلة فقط تتمتع برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد من الموارد الطبيعية التي تصدر إلى الخارج، فمعاناة الأفراد من ظاهرة البطالة أو عملهم في مهن بسيطة ينعكس بشكل طبيعي على تدني مستوى الدخل لديهم، هذا إن لم يكن منعدما تماما.

يمكننا القول أن افتقاد الأشخاص لعمل مستقر يمكنهم من خلاله كسب عائد مادي مناسب وكافي يغطي حاجاتهم المختلفة – خاصة مع تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي – بإمكانه أن يخلق بدوره أزمات أخرى تزيد من معاناة هؤلاء، لعل من أهمها أزمة السكن التي تعتبر من الظواهر ذات الصلة الوثيقة بأزمة البطالة، حيث يمثل السكن سببا أساسيا لتحقيق الاستقرار النفسي لدى الشخص، وفي ضوء غياب السكن يجد الأفراد أنفسهم عاجزين عن إشباع حاجاتهم النفسية خاصة المتمثلة في الزواج والاستقرار الأسري. فالحرمان من منصب شغل، وتدني الدخل، وأزمة السكن، كلها عراقيل تقف أمام قدرة الشباب على تكوين أسرة، وبالتالي تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي الذي هو في حاجة إليه مما يدفعه إلى الاتجاه نحو العنف لتفريغ الطاقة السلبية الكامنة بداخله، وهو الحال الذي كان سائدا في الجزائر مع نهاية عقد الثمانينيات.

غاب الاستقرار إذن في القطاع الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة فشله وعدم تحمله تبعات النمو السكاني المتزايد وتفاقم أزمة البطالة المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني، الأمر الذي أدى إلى بروز فروقات اجتماعية واضحة، هذه الأزمة التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك المرحلة مست فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات التي بدأت تلتحق بالحركات والتنظيمات المسلحة – بوصفها الفئة المقصاة من العملية الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء – والتي وجدت نفسها مستعدة لممارسة العنف في أقصى مستوياته، نظرا لانسداد الآفاق أمامها محاولة منها لتغيير الأوضاع المتأزمة التي تعيشها [20].

كانت انتفاضة 5 أكتوبر 1988 دليل أزمة المجتمع برمته، حيث مثلت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعات بين الدولة، الحزب، والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى، كما عمقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين مزدوجين بحكم الاستفادة من توزيع الثروات المتاحة من الطاقة النفطية والغازية . وبهذا مثلت هذه الأحداث لحظة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر حيث لم تعرف البلاد من قبل مشهدا مثل تلك الأحداث التي كانت في ذلك اليوم،

لقد زادت "سياسة الانفتاح" التي باشرها النظام من التباينات الاجتماعية نتيجة ثراء فاحش لقلة من الأشخاص بينما دخل غالبية الجزائريين دائرة الفقر.

لقد نشأت حركات الاحتجاج الاجتماعي في الجزائر والتي كانت في البداية بعيداً عن كل تأطير سياسي من شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم الاجتماعية الصعبة والتمرد على القيم والسلوكات السائدة وهنا استقطبتهم التيارات الإسلامية وقادتهم إلى مواجهات عنيفة مع الدولة ومؤسساتها، من جهة أخرى فإن فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفاعليه وغياب دور اللبنة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة وضعف منظومة التربية والتعليم عموماً فضلاً عن غياب منظمات المجتمع المدني وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل العنف في الجزائر[21].

أصبح الجزائريون الذين يفتقدون إلى عمل يضمنون به وسائل عيشهم ويشعرهم بالمساواة في اقتسام الثروة يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية الأمر الذي دفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال الالتحاق بالعمل الإرهابي، وهكذا فإن عدم انصياع الأفراد للقواعد والمعايير والقيم الاجتماعية للمجتمع يعني اتجاه هؤلاء نحو أشكال عديدة من السلوك المنحرف الذي تختلف حدته من تعاطي المخدرات إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية .

خاتمـــــة:

في الأخير ندعو الباحثين في المجالين النفسي والسوسيولوجي للتأسيس لدراسات سوسيو نفسية لظاهرة العنف في مجتمعنا وربطها بالعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى كالبطالة التي لابد أن تصبح من الاهتمامات البحثية الكبرى لجامعاتنا، وهذا من خلال عقد الملتقيات الدولية والوطنية واللقاءات التنسيقية للوقوف على أسباب وطرائق مقاومة مثل هذه الظواهر والعمل على الحد منها في مجتمعنا. حيث ندعو اليوم الباحثين إلى الوقوف والتأني والتأمل في مكانة "علم اجتماع العنف Sociologie de la violence"من خلال إقامة حوصلة نقدية يمكن لها أن تبرز أشكال العنف وأسبابه ومخلفاته التي تفرزها مختلف الفضاءات وذلك من أجل تقديم إضافات معرفية ومنهجية في هذا الميدان.

كما يجب البحث في بناء الممارسات والتمثلات، واكتساب الاستعدادات وعمليات التكيف مع نمط العيش، وإعادة إنتاج مكتسبات الأجيال السابقة في الأجيال اللاحقة، وحتى نعالج ظاهرة"العنف في مجتمعنا لا بد أن نعتمد على تغيير وتوضيح علاقات الفاعلين الاجتماعيين وممارساتهم الاجتماعية، من خلال البحث في كل العمليات التربوية والتنشئة الاجتماعية المحددة لعلاقات الفرد بالجماعة وكيفية نشأة الروابط الاجتماعية لفهم الأفعال الاجتماعية وتأثيراتها على مفهوم البناء الاجتماعي ووظائفه.

التهميش:

1) عصام عبد اللطيف، **سيكولوجية العدوانية وترويضها**، دار غريب ، القاهرة، 2001، ص97 ,

2) الزين عباس عمارة، **مدخل إلى الطب النفسي**، ط1، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت 1986، ص .194

3) حسين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، ط1، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1992،ص43 .

4) حنيفة صالحي بن شريف، **الأسرة وعنف الطفل: علاقة افتراضية أم حتمية؟**، إنسانيات، مركز البحث في الانتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران، عدد 41، السنة الثانية عشر، جويلية – سبتمبر 2008، ص.35

5) المرجع نفسه، ص 36 .

6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

7) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **العنف والفقر في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية للواقع المجتمعي المعاصر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص ص أ ، ب.

8) Cf (L). Addi: "**Statut du politique et violence symbolique chez Pierre Bourdieu**. In revue française de science politique, Dec. 2001.

9) http://www.girlsq8.com/vb/showthread.php?t=10567

10) http://www.annabaa.org/nbanews/63/24.htm

11) http://www.girlsq8.com/vb/showthread.php?t=10567

12) بلقاسم سلاطنية وآخرون: **عولمة الفقر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2003، ص.ص 20، 21 .

13) إسماعيل قيرة: **أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 13 .

14) محمد ناجي حسن خليفة، **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع**، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26

– 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.ص.7

15) ثابت محمد ناصر ، **ظاهرة البطالة لدى الشباب المسلم وفرص التشغيل وفق رؤية إسلامية، الشباب بين الأصالة ومسايرة العصر**، ملتقى دولي ، الجزائر،24 – 25 – 26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، 2009.

16) ناصر مراد، **مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر، البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع**، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26 – 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص349 .

17) المبارك محمد وداود فتيحة، **إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد، البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع**، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26 – 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة،.385

18) المرجع نفسه، ص.386

19) عبد الباسط دردور، **العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي**، ط1، دار الأمين، بيروت، 1996، ص .62

20) سيف الإسلام شوية ، **الخلفيات السوسيو اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر**، ملتقى دولي حول مجتمع المخاطرة ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر، 04 ــ 05 ــ ماي 2009 م، ص 11 .

21) المرجع نفسه، ص4.